

الخاصة الحادية عشر

الفصل السابع : السياسة المالية

– مفهوم السياسة المالية :

يقصد بالسياسة المالية مجموعة من الاجراءات والتدابير تتخذها الحكومة عبر وزارة المالية من أجل التأثير على أداء الاقتصاد بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات لإحداث هذا التأثير،

و ذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية ، المتمثلة في التالي :

- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية
- النمو الاقتصادي
- تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة
- الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم البطالة

1.1. تعريف الموازنة العامة :

الموازنة العامة للدولة، هي مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة، حيث تمثل مجموع الإيرادات الحكومية المتوقعة (مصادر الدخل) ومجموع النفقات الحكومية المقترحة (المصروفات) خلال فترة زمنية قادمة، عادة ما تكون سنة مالية.

تتكون الموازنة العامة من جانبين رئيسيين هما :

أ. الإيرادات العامة :

وهي تنقسم إلى نوعين:

إيرادات محلية : و يأتي على رأسها الإيرادات الضريبية. والمعروف أن الضرائب تنقسم إلى قسمين :

– ضرائب مباشرة **Direct Taxes** مثل ضرائب الدخل

– ضرائب غير مباشرة **Indirect Text** مثل الضرائب على المبيعات وضرائب الإنتاج والضرائب الجمركية. و تشكل الإيرادات المحلية نسبة كبيرة من إجمالي إيرادات الحكومة في الدول النامية .

إيرادات خارجية : و تتمثل خاصة في المساعدات الخارجية التي تتلقاها الدول النامية بشكل أساسي.

ب. النفقات العامة :

و تشمل على النفقات الجارية كدفع الرواتب و الأجور للعاملين في القطاع العام (الحكومي) مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية .

– و كذلك على نفقات استثمارية (أو رأسمالية) كالإنفاق على البنية التحتية مثل الطرق و السدود و الإنفاق على كافر المشروعات الإنمائية. كما تعتبر المدفوعات التحويلية ، مثل الإعانات أو الدعم الحكومي لأسعار السلع الضرورية و دعم دخول الأسر الفقيرة و تعويضات البطالة من أهم بنود الإنفاق الحكومي ، خاصة غي الدول النامية.

– أدوات السياسة المالية :

بشكل عام تنقسم أدوات السياسة المالية أدوات كمية و أخرى نوعية

1.2. الأدوات الكمية :

الضرائب :

تعتمد الحكومات في تمويل نفقاتها على إيرادات الضرائب بأنواعها، كما تعتمد بعض الحكومات على عائدات بيع المواد الأولية التي تمتلكها الدولة. و تصنف الضرائب تبعاً لاعتمادها على الدخل إلى ضرائب مستقلة عن الدخل أو ثابتة كضريبة الرؤوس، وضرائب غير مستقلة عن الدخل مثل الضريبة النسبية و كذلك الضريبة التصاعدية على الدخل الشخصي. و بصفة عامة، فإن زيادة الضريبة تؤدي إلى خفض الدخل المتاح للإنفاق، فتؤثر سلباً على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن. وليقاس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة على دخل توازن الاقتصاد، سوف نفترض أنه لدينا اقتصاد مغلق (تستبعد فيه الصادرات والواردات) من ثلاثة قطاعات. وكذلك سوف نفترض أن الإنفاق الحكومي و الاستثمار و الضريبة جميعهم مستقلون عن الدخل.

– تحت هذه الفرضيات يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية :

$$C = C_a + b (Y - T_a) \quad \text{دالة الاستهلاك :}$$

$$T = T_a \quad \text{دالة الضريبة :}$$

$$G = G_a \quad \text{دالة الإنفاق الحكومي :}$$

$$I = I_a \quad \text{دالة الاستثمار :}$$

و بتطبيق شرط التوازن الاقتصادي (تعادل العرض الكلي مع الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي) نحصل على المعادلة التالية :

$$Y = C + I_a + G_a$$

$$Y = C_a + b (Y - T_a) + I_a + G_a$$

– و من المعادلة السابقة يمكن صياغة معادلة الدخل التوازني على النحو التالي :

$$Y = \frac{1}{1-b} (C_a + I_a + G_a - bT_a)$$

– و استناداً إلى الصيغة معادلة الدخل التوازني، يمكن كتابة معادلة المضاعف على النحو التالي :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b \left(\frac{1}{1-b} \right) \rightarrow \text{مضاعف الضريبة التآية}$$

– مثال 1 : إذا كان الميل الحدي للاستهلاك $b = 0.8$ و كان الاقتصاد في حالة كساد بناتج محلي إجمالي قدره 3000 مليون دينار، بينما الناتج المحلي عند مستوى الاستخدام الكامل هو 3250 مليون.

– ما هو مقدار التغير في الضريبة المطلوب لتحقيق توازن الاقتصاد الكلي عند الاستخدام الكامل.

- الإجابة :

الاقتصاد في حالة كساد أي أنه هناك فجوة انكماشية مقدارها $3250 - 3000 = 250$ مليون دينار. في هذه الحالة لابد من الحكومة من تطبيق سياسة مالية توسعية من أجل الترفيع في الدخل التوازني بمقدار 250 مليون دينار وذلك عن طريق تخفيض في الضريبة. لمعرفة مقدار الضريبة الذي يجب تخفيضه من طرف الحكومة ، لابد من إيجاد قيمة مضاعف الضريبة الثابتة ،

حيث أنه يساوي:

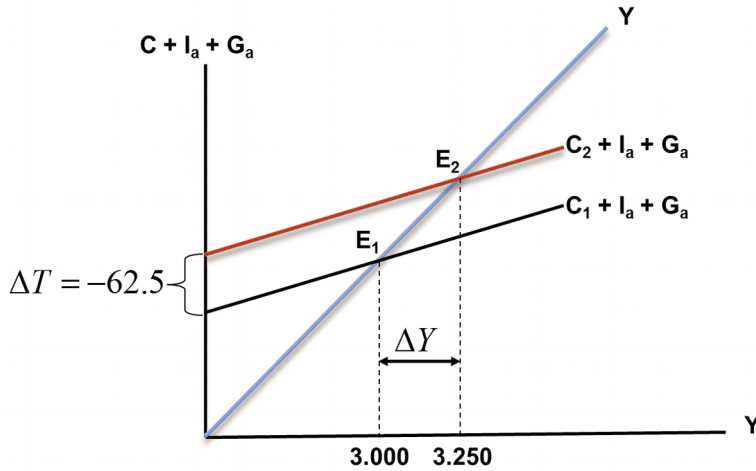
$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b \left(\frac{1}{1-b} \right) = -0.8 \times \left(\frac{1}{1-0.8} \right) = -4$$

حسب قيمة مضاعف الضريبة الثابتة : -4 ، يعني أن كل انخفاض في الضريبة بمقدار دينار واحد يؤدي الى زيادة في الدخل التوازني بمقدار 4 دنانير و العكس صحيح.

- و عليه فإن الترفيع في الدخل التوازني بمقدار 250 مليون دينار يحتاج الى التخفيض في الضريبة بمقدار 62.5 مليون دينار :

$$\begin{aligned} \frac{\Delta Y}{\Delta T} = -4 &\Leftrightarrow \frac{250}{\Delta T} = -4 \\ -4 \times \Delta T = 250 &\Leftrightarrow \Delta T = \frac{250}{-4} \\ \Delta T &= -62.5 \end{aligned}$$

- و يوضح الشكل (1-7) أدناه كيفية تأثير خفض الضريبة على دخل توازن الاقتصاد :



شكل (1-7) : يوضح الضريبة الثابتة بمقدار 62.5 مليون دينار زاد الإنفاق الإستهلاكي نتيجة لزيادة الدخل المتاح، وانتقل توازن الاقتصاد من E_1 حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الإستخدام الكامل، وزاد الدخل القومي بمقدار 250 مليون دينار وهي تعادل أربعة أضعاف الخفض في الضريبة الثابتة.

2 - الانفاق الحكومي :

مثل ما ذكرنا سابقا فإن الانفاق الحكومي يشمل على النفقات الجارية كدفع الرواتب و الأجور للعاملين وعلى النفقات الاستثمارية (أو الرأسمالية) كالإنفاق على البنية التحتية مثل الطرق و السدود و كذلك على المدفوعات التحويلية، مثل الإعانات أو الدعم الحكومي لأسعار السلع الضرورية و دعم دخول الأسر الفقيرة و تعويضات البطالة.

و العلاقة بين الانفاق الحكومي و دخل توازن الاقتصاد هي علاقة طردية موجبة. لذلك، ترفع الحكومة في نفقاتها في حالة رغبتها في انعاش الاقتصاد بتبني سياسة مالية توسعية، أو أن تخفض في نفقاتها في حال رغبتها في كبح جماح الاقتصاد بتبني سياسة مالية انكماشية.

و حتى يمكن قياس أثر التغير في الإنفاق الحكومي على دخل توازن الاقتصاد لا بد من التعرف على مضاعف الإنفاق الحكومي، وهو مقدار التغير الحاصل في الدخل نتيجة تغير الإنفاق الحكومي بدينار واحد. لذلك، سوف نفترض أنه لدينا اقتصاد مغلق (تستبعد فيه الصادرات و الواردات) من ثلاثة قطاعات. و كذلك سوف نفترض أن الانفاق الحكومي و الاستثمار و الضريبة جميعهم مستقلون عن الدخل.

(بتطبيق شرط التوازن الاقتصادي) تعادل العرض الكلي مع الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي (نحصل على المعادلة التالية :

$$Y = C + I_a + G_a$$

$$Y = C_a + b(Y - T_a) + I_a + G_a$$

و من المعادلة السابقة يمكن صياغة معادلة الدخل التوازني على النحو التالي :

$$Y = \frac{1}{1-b} (C_a + I_a + G_a - bT_a)$$

و استناداً إلى الصيغة معادلة الدخل التوازني، يمكن كتابة معادلة مضاعف الانفاق الحكومي على النحو التالي :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \left(\frac{1}{1-b} \right) \rightarrow \boxed{\text{مضاعف الانفاق الحكومي}}$$

مثال 2 :

إذا كان الميل الحدي للاستهلاك $b = 0.8$ و كان الاقتصاد في حالة كساد بناتج محلي إجمالي قدره 3000 مليون دينار، بينما الناتج المحلي عند مستوى الاستخدام الكامل هو 3250 مليون. ما هو مقدار التغير المطلوب في الانفاق الحكومي لتحقيق توازن الاقتصاد الكلي عند الاستخدام الكامل.

الإجابة :

الاقتصاد في حالة كساد أي أنه هناك فجوة انكماشية مقدارها $3250 - 3000 = 250$ مليون دينار. في هذه الحالة لابد من الحكومة من تطبيق سياسة مالية توسعية من أجل الترفيع في الدخل التوازني بمقدار 250 مليون دينار عن طريق الترفيع في الانفاق الحكومي. لمعرفة مقدار الانفاق الحكومي الذي يجب زيادته من طرف الحكومة، لابد من إيجاد قيمة مضاعف الانفاق الحكومي ،

-حيث أنه يساوي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \left(\frac{1}{1-b} \right) = \left(\frac{1}{1-0.8} \right) = 5$$

حسب قيمة مضاعف الانفاق الحكومي : 5 ، يعني أن كل زيادة في الانفاق الحكومي بـ دينار واحد يترتب عنه زيادة في الدخل التوازني بمقدار 5 دنانير و العكس صحيح. و عليه ،

فإن الترفيع في الدخل التوازني بمقدار 250 مليون دينار يحتاج الى الترفيع في الانفاق الحكومي بمقدار 50 مليون دينار :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = 5 \Leftrightarrow \frac{250}{\Delta G} = 5 \Leftrightarrow \Delta G = \frac{250}{5}$$

$$\Delta G = 50$$

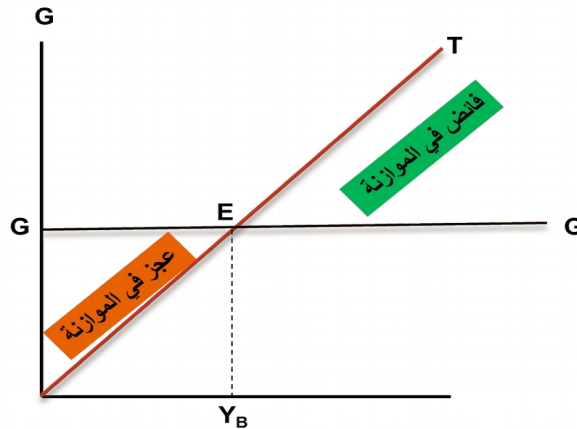
– الضرائب والإنفاق معاً – الموازنة العامة :

مثل ما ذكرنا سابقاً، فإن الموازنة العامة للدولة، هي ما يعرف بالميزانية عند غير المتخصصين، وهي في الحقيقة تعني مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة. وبينما تكون الميزانية دائماً متوازنة، نجد أن الموازنة قد لا تكون متوازنة في بعض الحالات أي أن مجموع النفقات الحكومية المتوقعة يمكن أن يكون أعلى أو أدنى من مجموع الإيرادات الحكومية.

وكما يوضح الشكل (7-3) التالي، فقد يكون هناك عجز (Deficit) بالموازنة وذلك في حالة زيادة النفقات المقترحة (G) على إيرادات الضرائب (T). و يكون على الحكومة في هذه الحالة وجوب إيجاد مصادر تمويل أخرى لصدد هذا العجز، مثلاً عن طريق الاقتراض داخلياً أو خارجياً. أو أن يكون هناك فائض في الموازنة (Surplus) أي أن إيرادات الضرائب (T) تتجاوز النفقات المقترحة (G).

فالموازنة تكون متوازنة عندما يتعادل فيها الانفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب، أي أن يكون الانفاق الحكومي ممولاً بالكامل من من إيرادات الضرائب دون زيادة أو نقصان.

و يوضح الشكل (7-2) أدناه كيفية تأثير زيادة الانفاق الحكومي على دخل توازن الاقتصاد.



شكل (7-3) : في حال الضريبة النسبية، يوضح المنحنى (T) إيرادات الضريبة، وهي تزيد بزيادة مستوى الدخل (Y). ويمثل الخط الأفقي الإنفاق الحكومي وهو مستقل عن الدخل. وعند (Y_B) يتعادل الإنفاق مع إيرادات الضريبة وتكون الموازنة متوازنة (G=T)، عند أي مستوى للدخل أقل من (Y_B) يكون هناك عجز في الموازنة (T أقل G)، وعند أي مستوى للدخل أعلى من (Y_B)، يكون هناك فائض في الموازنة (T أكبر G).

و عليه فإن ومضاعف الموازنة المتوازنة هو مضاعف الإنفاق الحكومي مضافاً إليه مضاعف الضريبة الثابتة المساوية للإنفاق الحكومي، أي أن :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G + \Delta T} = \left(\frac{1}{1-b} \right) + \left(-b \frac{1}{(1-b)} \right) = \frac{1-b}{1-b} = 1$$

ملاحظة مهمة: بما أن مضاعف الموازنة المتوازنة يساوي واحد، فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي المصحوب بضريبة مساوية له تؤدي الى زيادة الدخل التوازني بمقدار نفس الزيادة في الإنفاق الحكومي دون مضاعفتها (أي دون مضاعفة قيمة الدخل)

2.2. الأدوات النوعية :

بالإضافة إلى الأدوات السياسات المالية الكمية المنصبة على التغير في حجم الإنفاق أو التغير في حجم الإيرادات الضريبة، هناك سياسات بديلة تبقي على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها، وإنما تركز على هيكلها.

– و تتمثل هذه الأدوات النوعية: فيما يلي :

1- إعادة توزيع عبء الضرائب : إن إعادة توزيع عبء الضرائب (**Redistribution of Taxes**)، من خلال زيادة الضريبة على الدخل المرتفعة، أي اتباع سياسة الضرائب التصاعدية، ستؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم الإنفاق الحكومي، وبالتالي إنعاش الإقتصاد .

2-إعادة هيكلية الإنفاق الحكومي : تعتبر إمكانية تغيير هيكل الإنفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الإقتصادي.. فبعض النفقات الحكومية، خاصة في مجالات معينة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الإقتصادي أكثر من النفقات في مجالات أخرى .

3- إعادة هيكلة الدين العام : تنصب هذه السياسة على تغير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق وأهداف السياسة الإقتصادية .

– **أنواع السياسة المالية :**

– **سياسة مالية التوسعية :**

تلجأ الحكومة عن طريق وزارة المالية إلى اتباع سياسة مالية توسعية في حالة وجود ركود في الإقتصاد ناتج عن انخفاض في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي (**فجوة انكماشية**)، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار ظاهرة البطالة بمختلف القطاعات الاقتصادية.

حيث تعمل الحكومة على تنشيط الطلب الكلي من خلال اتباع الاجراءات التالية :

- – زيادة مستوى الإنفاق الحكومي، حيث أن زيادة الإنفاق تسبب زيادة دخول الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الكلي.
- – تخفيض معدلات الضريبة وهذا يسبب زيادة الدخل وبالتالي زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الطلب الكلي.
- – استخدام السياسات معاً (**زيادة الإنفاق وتخفيض الضريبة**).

– **الخصلة النهائية :** ارتفاع في المستوي العام للأسعار مما يحفز المنتجين على زيادة الانتاج، الأمر الذي يترتب عليه اتاحة المزيد من فرص العمل والتوظيف (**مكافحة البطالة**).

- سياسة مالية انكماشية :

تلجأ الحكومة عن طريق وزارة المالية إلى اتباع سياسة مالية انكماشية في حالة وجود تضخم في الاقتصاد ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية).

حيث تعمل الحكومة على كبح الطلب الكلي من خلال اتباع الإجراءات التالية:

- تقليل الإنفاق الحكومي .
- رفع معدل الضريبة.
- اتباع السياسات معاً (خفض الإنفاق وزيادة الضرائب)، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى تقليل الطلب الكلي ويتقارب تدريجياً مع العرض الكلي حتي يتساويان (فيتحقق التوازن الاقتصادي الكلي).
- الخصلة النهائية: انخفاض في المستوى العام للأسعار (مكافحة التضخم).

.....

.....